

د. صلاح الدين بن أحمد الأدلبي

فتح نقش المتن

عند علماء الحديث النبوى

منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت

صَاحِبِ الْمُتَّسِعِ عَنْ عَلَمَاءِ الْحَدِيثِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّ رُوحٍ
نَفْوُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْهَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضْلُلَ لَهُ، وَمَنْ يَضْلِلُ فَلَا
هَادِي لَهُ، وَأَشْهُدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهُدُ أَنَّ مُحَمَّداً
عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

وبعد ، فهذه دراسة سميّتها «منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوى» ، راجياً من الله تعالى أن يوفقني فيها إلى تبيين منهج نقد المتن ، وسبق المسلمين إلى الاعتماد عليه ووضع منهجه .

وينقسم البحث في هذه الدراسة إلى تمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة:

- التمهيد .
- الباب الأول: الظواهر الموجبة للإعتماد نقد المتن .
- الباب الثاني: نقد المتن واعتماده عند الصحابة وعلماء الحديث .
- الباب الثالث: معايير نقد المتن .
- الخاتمة .

نفي

الفرع الأول: التحذير النبوى من الروايات المنكرة

المقالة الأولى: المنهج السليم المقبول

فرض الله تعالى طاعة رسوله، واتباع أوامره، كما أكد الرسول ﷺ ذلك في أحاديث كثيرة، ومناسبات متنوعة، ولم يؤكد على اتباع أوامره فحسب، وإنما أشار إلى ما قد يتبدّل لبعض الناس، وهو أن القرآن الكريم بأيديهم فليعملوا به ولiliktnawa، فحذر عليه من هذه الفكرة، لأن القرآن نزل للتركيز والتأكيد على الأحكام العامة غالباً، أما الأحكام العملية التفصيلية، فلا بد من الرجوع فيها إلى السنة، وهذا شيء مقرر ومعرف في علوم الحديث. الا أني أورد هنا في هذا المعنى حديثين نبويين:

١ - عن المقدام بن معدىكرب، عن رسول الله ﷺ انه قال: «ألا أتيت الكتاب ومثله معه، لا يوشك رجل شبعان على أريكته، يقول عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه. ألا لا يجعل لكم لحم الهمار الأهلي، ولا أكل ذي ناب من السبع، ولا لقطة معاهد ، الا أن يستغنى عنها صاحبها ، ومن نزل بقوم فعلتهم أأن يقرروه، فإن لم يقرروه فله أأن يعقبهم^(١) بهشل

(١) يقال عقفهم، بالتشديد، وبالتحفيف، وأعقفهم: إذا أخذ منهم عقى، أو عقة، وهو أن يأخذ منهم بدلًا عما فاته . والمراد هنا أن يأخذ منهم عوضا عما حرموه من القرى. (انظر النهاية: ١٢٧/٣ -- ١٢٨).

قراء»^(١).

٢ - عن أبي رافع عن النبي ﷺ قال: «لَا أَفْيَنْ أَحَدُكُمْ مِنْكُمَا عَلَى أَرِيكَتِهِ، يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي، مَا أَمْرَتْ بِهِ أَوْ نَهَيْتَ عَنْهُ، فَيَقُولُ لَا نَدْرِي، مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبَعْنَا»^(٢).

وقد حذر النبي ﷺ من الكذب عليه، وقال: «مَنْ كَذَبَ عَلَى فَلَيَنْبُوَأْ مَقْعِدَهُ مِنَ النَّارِ»^(٣).

ولكن كيف يمكن اكتشاف الكذب عليه؟ وهل أشار في أحاديثه الكريمة إلى هذا؟.

جعل النبي ﷺ الفارق بين ما يمكن أن يكون من كلامه، وما لا يمكن، هو أن كلامه من «المعرفة»، بينما لا يمكن أبداً أن يقول «النكر». فما هو المعرفة؟ وما هو المنكر؟

لا شك في أن الرسول ﷺ كان يخاطب أصحابه، الذين يعيشون معه أحكام الإسلام وتشريعاته، ويشاهدون أسباب نزول الآيات القرآنية، وأسباب ورود الأحاديث النبوية، ويترجون بروح سيرته وشمائله، فهو لاء يمكنهم أن يدركون ما هو المعرفة فيصدقوا به، وما هو المنكر فيكذبوا به.

وقد بين الرسول ﷺ هذا المعنى، وبين أن العبرة بما عرفه القلوب، أو أنكرته، وأن أحاديثه موافقة لكتاب الله وسنة نبيه، أي طريقته عليه الصلاة والسلام، وإن ما خالف كتاب الله وسنة نبيه فهو مردود، وهذه بعض الأحاديث النبوية في هذا الشأن:

١ - روى البخاري والنسائي، عن علي رضي الله عنه، قال: بعث النبي ﷺ سرية، واستعمل عليها رجلاً من الأنصار، وأمرهم أن

(١) من أبي داود: رقم الحديث ٤٦٤. ومستند الإمام أحمد: ١٣١/٤.

(٢) سنن أبي داود: رقم الحديث ٤٦٥. ورواها الحاكم في المستدرك

(٣) حديث متواتر.

يطيعوه، فغضب، فقال: أليس أمركم النبي ﷺ أن تطيعوني؟ قالوا: بلى. قال: فاجعوا لي حطبا. فجمعوا، فقال: أوقدوا نارا. فأوقدوها، فقال: ادخلوها. فهموا، وجعل بعضهم يمسك ببعضه ويقولون: فررنا إلى النبي ﷺ من النار. فما زالوا حتى خمدت النار، فسكن غضبه، فبلغ النبي ﷺ، فقال: لو دخلوها ما خرجوا منها إلى يوم القيمة، الطاعة في المعروف^(١).

٢ - روى الخطيب، عن مسلم بن يسار، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يكون دجالون كذابون، يأتونكم من الأحاديث بما لم تعرفوا أتم ولا آباءكم، فإياكم وإياهم، أن يضلوكم أو يفتونكم»^(٢).

٣ - روى الخطيب، عن جبير بن مطعم، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما حدثتموني مما تعرفونه فخذلوا، وما حدثتموني مما تنكرون فلا تأخذوا به» قال: «فإني لا أقول المنكر»^(٣).

وروى ابن الجوزي منه قوله: «ما حدثتموني بما تنكرون فلا تأخذوا، فإني لا أقول المنكر». وروى عن الأوزاعي أنه قال: (كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابه كما يعرض الدرهم الزائف، فما عرفوا منه أخذنا، وما أنكروا منه تركنا)^(٤).

وقد حكم الذهبي على هذا الحديث بالنکارة، فقال في ترجمة الفضل ابن سهل الأعرج، من رجال البخاري ومسلم وأبي داود والترمذى

(١) صحيح البخاري: ١٢١/٩. وسنن النسائي: ١٥٩/٧. ويشهد لهذا الحديث قوله تعالى «ولا يعصينك في معروف»، من الآية القرآنية الكريمة: «يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبأعنك على أن لا يشركن بالله شيئاً، ولا يسرقن، ولا يزنن، ولا يقتلن أولادهن، ولا يأتبن ببهتان يفترتبه بين أيديهن وأرجلهن، ولا يعصينك في معروف، فبأيمانهم واستغفر لهم الله، إن الله غفور رحيم»، الآية ١٢ من سورة المتحنة، ٦٠.

(٢) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي: ص ٤٢٩.

(٣) المرجع السابق: ص ٤٣٠. وفي طبعة دار الكتب الحديثة لكتاب الكفاية، جاء النص فيها: «فإني لا أقول المنكر، ولست من أهله»، ص ٦٠٣.

(٤) الموضوعات لابن الجوزي: ١٠٣/١.

والنسائي: (ثقة، قال أبو حاتم صدوق، وقال النسائي ثقة) ثم قال: (ومن مناكيره روى بإسناده عن أبي هريرة مرفوعاً: إذا حدثتموني حديثاً تنكرونه فكذبوا به)^(١). وربما كان وصفه له بالنكارة بسبب أنه معروف من مسند جبیر بن مطعم، فجعله هذا الرواية من مسند أبي هريرة، وإذا تفرد بهذا فيكون الحكم بالنكار على الأسناد، وليس على المتن، وأطلاق لفظ النكار على مجرد التفرد موجود في كلام كثير من أهل الحديث، كالإمام أحمد والنسائي وغيرهما^(٢).

٤ - روى الإمام أحمد، عن عبد الملك بن سعيد، عن أبي أئصياد، أو أبي حيد الساعدي، أن النبي ﷺ قال: «إذا سمعتم الحديث عنني، نعرفه قلوبكم، وتلين له أشعاركم وأبشركم، وترون أنه منكم قريب، فأنا أولكم به، وإذا سمعتم الحديث عنني، تنكرونه قلوبكم، وتتفرق منه أشعاركم وأبشركم، وترون أنه منكم بعيد، فأنا أبعدكم منه»^(٣). ومن طريقة أخرى لابن الجوزي^(٤)، وأخرجه الخطيب^(٥).

قال ابن كثير: (رواه الإمام أحمد رضي الله عنه بإسناد جيد، ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب)، وقال: (اسناده صحيح، وقد أخرج مسلم بهذا السندي حديث «إذا دخل أحدكم المسجد فليقل اللهم افتح لي أبواب رحمتك، وإذا خرج فليقل اللهم اني أسألك من فضلك»^(٦).

وقال ابن عراق: (وسنده صحيح كما قاله القرطبي وغيره)^(٧)
وقال الفتني: (وأخرج أحمد بسند على شرط الصحيح إذا سمعتم

(١) ميزان الاعتراض للذهبي: ٣٥٢/٣

(٢) مقدمة ابن الصلاح: ص ١٠٦. وتوسيع الأفكار للصناعي: ٦/٢

(٣) مسند الإمام أحمد: ٤٩٧/٣ و ٤٢٥/٥. ولكن رغم صحة إسناده فقد أعلمه ابن رجب بالوقف على أبي بن كعب (جامع العلوم والحكم: ص ٢٢٤).

(٤) الموضوعات لابن الجوزي في المقدمة: ١٠٣/١

(٥) الكفالة في علم الرواية للخطيب البغدادي: ص ٤٣٠.

(٦) تفسير القرآن العظيم لابن كثير: ٢٣٣/٣، ٥٧٢

(٧) تنزيل الشريعة المرفوعة لابن عراق: ٧/١

الحديث عن...^(١)

٥ - روى الإمام أحمد، عن علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من حديث عنى حديثاً يرى أنه كذب فهو أكذب الكاذبين». وروى الإمام أحمد والترمذى، عن المغيرة بن شعبة، عن النبي ﷺ انه قال: «من روى عنى حديثاً وهو يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»^(٢).

٦ - ويلتحق بهذه الأحاديث حديث ضعيف الأسناد، ولكنه يتمشى مع روح المنهج السليم، وليس فيه ما ينكر، وهو ما رواه الخطيب، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ انه قال: «سيأتكم عنى أحاديث مختلفة، فما جاءكم موالفاً لكتاب الله وسنطي فهو مني، وما جاءكم مخالفًا لكتاب الله تعالى وسنطي فليس مني»^(٣).

فهذه الأحاديث النبوية حذرت مما تسکره قلوب المؤمنين، وأشارت إلى أن للقلوب النيرة إشرافاً على معرفة ما يمكن أن يكون من كلام النبوة، ولعل وصف النبي ﷺ للاثم بأنه ما حاك في النفس، وتردد في الصدر، يمكن أن ينسحب على المكر، فقد روى مسلم عن النواس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «البر حسن الخلق، والإثم ما حاك في نفسك، وكرهت أن يطلع عليه الناس»، وروى الإمام أحمد والدارمي في مسنديهما، بإسناد حسن، عن وايصة بن معبد رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال له: «البر ما اطهانت اليه النفس، واطهان اليه القلب، والاثم ما حاك في النفس، وتردد في الصدور، وإن أفتاك الناس وأفتكوك»^(٤). قال ابن رجب: (فهذا يدل على أن الحق والباطل لا

(١) تذكرة الموضوعات للفتنى: ص ٢٨.

(٢) مسند الإمام أحمد: ١١٣/١ و٤/٤٠٠٢٥٠٢٥٥٠٢٥٥. ومن الترمذى: ١٢٩/١٠. ورواه مسلم في مقدمة الصحيح.

(٣) الكفاية في علم الرواية: ص ٤٣. وضعفه ابن تيمية (انظر جموع فتاوى ابن تيمية: ٣٨٢/١٨).

(٤) كتاب الأربعين النووية للإمام النووي: رقم الحديث ٢٧

يلتبس أمرها على المؤمن البصير، بل يعرف الحق بالنور الذي عليه، فيقبله قلبه، وينفر عن الباطل، فينكره ولا يعرفه^(١).

ثم قال ابن رجب بعد أن ذكر بعض الأحاديث المتقدمة في رد المناكير: (واما يحمل مثل هذه الأحاديث، على تقدير صحتها، على معرفة أئمة أهل الحديث، الجهابذة النقاد، الذين كثرت دراستهم لكلام النبي ﷺ، ولكلام غيره، وحال رواة الأحاديث ونقلة الأخبار، ومعرفتهم بصدقهم وكذبهم، وضبطهم وحفظهم، فإن هؤلاء لهم نقد خاص في الحديث، مختصون بمعرفته، كما يختص البصير الحاذق بمعرفة النقود، جيدها وردتها، وحالصها ومشوها، والجوهري الحاذق في معرفة الجوهر، بإنقاد الجواهر، وكل من هؤلاء لا يمكن أن يعبر عن سبب معرفته، ولا يقيم عليه دليلاً لغيره)^(٢).

المسألة الثانية: المنهج الباطل المكذوب:

إلى جانب الأحاديث التي حذر من المناكير، وجعلت المقبول هو «المعروف»، والمردود هو «المنكر»، رويت بعض الأحاديث لترسم منها المنهج الأول يمكن أن تعتبره سليماً مقبولاً، لأنها تشهد له آيات القرآن، ولا يصطدم بأحكام العقل السليم، نلاحظ أن المنهج الثاني باطل مكذوب، لأنه لا يتفق مع آيات القرآن، ولا مع أحكام العقل، ويؤيد وجهة الزنادقة والوضاعين، الذين لا يجدون حكمة ولا قوله حسناً، إلا ركبوا له إسناداً، ونسبوه إلى رسول الله ﷺ.

وهذه بعض الأحاديث التي نسبوها إلى النبي ﷺ، لتؤيد وجهتهم، وتزكي طريقتهم:

- ١ - روى ابن الجوزي في الموضوعات، من طريق أشعث بن نزار، عن قتادة، عن عبيد الله بن شقيق، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال:

(١) جامع العلوم والحكم في شرح حسين حديثاً من جوامع الكلم، للحافظ ابن رجب: ص ٢٢٢.

(٢) المرجع السابق: ص ٢٢٤.

«إذا حدثتموني بحديث يوافق الحق فخذلوا به، حدثت به أو لم أحدث».^(١)

ثم نقل ابن الجوزي عن العقيلي أنه ليس لهذا اللفظ عن النبي ﷺ
اسناد يصح، وأن للأشعث هذا غير حديث منكر، ونقل عن مجبي بن معين أن هذا الحديث وضعته الزنادقة، وعن الخطابي أنه باطل لا أصل له.

وأورد الذهبي هذا الحديث، وقال منكر جداً، في ترجمة أشعث بن نزار الهجيمي وقال: (ضعفه ابن معين وغيره، وقال النسائي متروك الحديث، وقال البخاري منكر الحديث).^(٢)

٢ - روى ابن ماجه عن المقبري، عن جده، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ انه قال: «لا أعرف ما يحدث أهلكم عنى الحديث وهو متكم على أريكته، فيقول اقرأ قرآننا، ما قيل من قول حسن فأنا قلتله».^(٣)

٣ - روى الإمام أحمد، عن سعيد، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا أعرف أحداً منكم أتاه عنى حديث وهو متكم في أريكته، فيقول اتلوا على به قرآننا، ما جاءكم عنى من خير قلته أو لم أقله فأنا أقوله، وما أتاك عنى من شر فأنا لا أقول الشر».^(٤)

ولعل هذا المروي والذي قبله، مما أخذ صدره من حديثي المقدام بن معذ يكرب وأبي رافع، المتقدمين أول المسألة السابقة، ثم ركب تنتمه، ثم

(١) الموضوعات لابن الجوزي: ٢٥٧/١ - ٢٥٨. وأورده السخاوي في المقاصد الحسنة بلفظ: «إذا حدثتموني بحديث يوافق الحق فصدقوه وخذلوا به، حدثت به أو لم أحدث»، وقال: رواه الدارقطني في الأفراد، والعقيلي في الضعفاء. (رقم الحديث: ٥٩) وانظر: تزييه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشيعية الموضوعة لابن عراق: ٢٦٤/١. وستط لفظ «به» في الموضوعات من قوله «حدثت به أو لم أحدث».

(٢) ميزان الاعتدال للذهبي: ٢٦٢/١ - ٢٦٣.

(٣) سنن ابن ماجه: رقم الحديث: ٢١ وهذا المتن مما انفرد به عن باقي المتن.

(٤) مسندي الإمام أحمد: ٣٦٧/٢.

ركبت له الأسانيد وجعل عن أبي هريرة.

٤ - روى ابن الجوزي، من طريق البخاري بن عبيد، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من حدث عني حديثاً هو لله رضي فأنا قلته وبه أرسلت»، ثم قال: (وهذا حديث باطل)، قال ابن حبان: لا يحل الاحتجاج بالبخاري اذا انفرد^(١).

٥ - قال الذهبي في ترجمة بسام بن خالد: (روى ابن أبي حاتم في العلل، من طريقه، عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا بلغكم عنِي حديث يحسن بي أن أقوله فأنا قلته، وإذا بلغكم عنِي حديث لا يحسن بي أن أقوله فليس مني ولم أقله»). قال أبو حاتم: هذا منكر، والثقات لا يرفعونه^(٢).

٦ - نقل ابن عبد البر عن عبد الرحمن بن مهدي أن الزنادقة والخوارج وضعوا هذا الحديث، وهو ما روي عنه عليه السلام انه قال: «ما أتاكم عنِي فاعرضوه على كتاب الله، فإن وافق كتاب الله فأنا قلته، وإن خالف كتاب الله فلم أقله، وإنما أنا موافق كتاب الله، وبه هداني الله». وقال ابن عبد البر إن هذه الألفاظ لا تصح عنه عليه السلام، عند أهل العلم بصحيح النقل من سقيمه، وقد عارض هذا الحديث قوم من أهل العلم، وقالوا نحن نعرض هذا الحديث على كتاب الله قبل كل شيء، ونعتمد على ذلك، قالوا فلما عرضناه على كتاب الله وجدناه مخالفًا له، لأننا لم نجد في كتاب الله أن لا يقبل من حديث رسول الله عليه السلام إلا ما وافق كتاب الله، بل وجدنا كتاب الله يطلق التأسي به، والأمر بطاعته، ويحذر المخالفه عن أمره جملة على كل حال^(٣).

ويكفي في بيان رد هذه الأحاديث، ما فيها من التصديق بكل ما

(١) الموضوعات: ٩٨/١

(٢) ميزان الاعتدال: ٣٠٨/١

(٣) جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر: ١٩١/٢. وانظر: عارضة الأحوذى لابن العربي: ١٣٢/١٠ - ١٣٣. وتنذكرة الموضوعات للفتني: ص ٢٨

ينسب الى النبي ﷺ، اذا وافق الحق، سواء حدث به أو لم يحدث به! وكذا كل ما جاء عنه من خير، سواء قاله أو لم يقله! وكذا كل قول حسن! وكل حديث هو لله رضى! وكل حديث يحسن به أن يقوله!.

ولهذا عنونت على هذا المنهج بقولي: المنهج الباطل المكذوب. ولعل أمثال هذه الأحاديث من الموضوعات، هي التي أعطت سندًا للوضاعين، وخاصة الذين كانوا يضعون الأحاديث بزعمهم حسبة وتقربا الى الله، فكثرت الأقوال المتصلة، من حكم أهل الكتاب، والفرس، والهنود، والزهاد، والأطباء، والقصاص، وغيرهم، ولكن العلماء النقاد، كشفوا النقاب عن هذه الأحاديث، وبينوا أنها موضوعة، كما مر من كلام مجبي بن معن، وعبد الرحمن بن مهدي، والعقيلي، والخطابي، وابن الجوزي، والذهبي، وغيرهم كثير.

الفرع الثاني: من أقوال علماء الحديث في رد الروايات المنكرة:

رويت عن العلماء أقوال كثيرة ومهمة، في رد المنكر من الروايات، وليس الغرض استقصاءها، ولكن أقدم جملة منها، بين يدي معاير نقد المتن.

قال الريبع بن خثيم: (ان من الحديث حديثا له ضوء كضوء النهار، نعرفه به، وان من الحديث حديثا له ظلمة كظلمة الليل، نعرفه بها) ^(١).

وهذه الكلمة ان هي الا قبس من الأحاديث النبوية السابقة، التي مهدت للعلماء القول برد الروايات المنكرة.

وقال الخطيب البغدادي: (ولا يقبل خبر الواحد في منافاة حكم العقل، وحكم القرآن الثابت الحكم، والسنة المعلومة، والفعل الجاري مجرى السنة، وكل دليل مقطوع به) ^(٢). وقال: (وكل خبر واحد، دل

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم: ص ٦٢

(٢) الكفاية في علم الرواية: ص ٤٣٢.